

# الموضوع : التشريعات الليبية

قرار رقم 383 لسنة 1992  
بإنشاء ادارة عامة لحماية الاداب  
والمرافق السياحية بامانة اللجنة  
الشعبية العامة للعدل

المصدر : الجريدة الرسمية

العدد 23

السنة الثلاثون

جميع القوانين والقرارات واللوائح المدرجة مأخوذة من مصادرها الرئيسية مع تحملنا كافة المسئولية

عبد الرزاق بشير الوحيشي

<http://cfc2003.yoo7.com/> 00218913662383

مشرف الموقع :

abdo1953@live.co.uk

**قرار اللجنة الشعبية العامة**

**رقم (383) لسنة 1992م**

**بإنشاء ادارة عامة لحماية الاداب والمرافق**

**السياحية بأمانة اللجنة الشعبية**

**العامة للعدل**

**اللجنة الشعبية العامة ،**

بعد الاطلاع على الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الانسان ،

وعلى القانون رقم (6) لسنة 1972 م بشأن الشرطة .

وعلى القانون رقم 13 لسنة 1990 م في شأن اللجان الشعبية ،

وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (1160) لسنة 1990 م بشأن

اعادة تنظيم أمانة العدل ،

وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (1003) لسنة 1991 م بإنشاء

مكتب لمتابعة شئون الآثار بالخارج .

وببناء على ما عرضه أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل بمذكرة رقم

(33) لسنة 1992 م المؤرخة في 10 ذو القعدة 1401 وبر الموفق

12 ماء 1992 م

### **قررت**

#### **مادة ( 1 )**

تنشأ ضمن الهيكل التنظيمي لأمانة اللجنة الشعبية العامة للعدل ادارة  
تسمى ( الادارة العامة لحماية الاداب والمرافق السياحية ) وتختص بما يلى :-

1 - توفير الحماية الازمة للسواح وكذلك حماية وتأمين المرافق  
السياحية والمقننات الاثرية .

2 - حماية الاداب العامة في المحلات العامة والمقاهي والمطاعم ودور  
العرض والفنادق والمدارس والمعاهد وغيرها من الاماكن العامة او  
المخصصة للارتياد العام ، وتطبيق التشريعات النافذة في هذا  
المجال .

3 - مرافقة القوافل السياحية الجماعية داخل الجمهورية العظمى والعمل  
على تأمين الحماية الازمة لها .

٤ - تلقى البلاغات والشكوى المتعلقة بجرائم الاداب العامة ،  
والتصرف فيها وفقا للتشریعات النافذة .

#### مادة ( 2 )

يكون للادارة العامة لحماية الاداب والمرافق السياحية مكاتب بالبلديات  
يصدر بتنظيمها وتحديد تبعيتها واسلوب عملها وكيفية الاشراف عليها قرار  
من اللجنة الشعبية العامة للعدل .

#### مادة ( 3 )

يلحق بالادارة العامة لحماية الاداب والمرافق السياحية والمكاتب التابعة  
لها عدد كاف من رجال الشرطة يصدر بتقريفهم للعمل قرار من اللجنة الشعبية  
العامية للعدل .

#### مادة ( 4 )

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية .

#### اللجنة الشعبية العامة

صدر في ٥ ذى الحجة ١٤٠١ و جر  
الموافق ٦ الصيف ١٩٩٢ م